جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

اتفاقيــة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي من 1993-2022

مديحه عواد الفضلي

ISSN: 0254 - 4288
Online ISSN: 2791 - 1586
المجلد 51 العدد 199
جمادى الآخرة 1447 هـ - ديسمبر 2025

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - *51* - (199) 2025
https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i199.3461

اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي من 1993-2022

مديحه عواد الفضلي[1]

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب فشل المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي من 1993 – 2022. توضح الدراسة أنه على مدى تسعة وعشرين عاماً دخل الطرفان في مفاوضات تهدف إلى عقد اتفاقية تجارة حرة، لكنها اصطدمت بالعديد من المعوقات والعقبات التي حدت وأعاقت تلك المساعي. **المنهج:** استُخدم المنهج التاريخي؛ إذ اعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة من الوثائق البريطانية ووثائق وتقارير الاتحاد الأوروبي والأمانة العامة لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجي، وعُرضت المعلومات في نسق وصفي تحليلي نقدي. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن الظروف السياسية الإقليمية والدولية شكلت تحديات مهمة للتعاون الاقتصادي والسياسي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أدت إلى فشل إبرام اتفاقية التجارة الحرة، إلا أنها أسهمت في تحولها إلى " شراكة إستراتيجية" أتاحت للاتحاد الأوروبي المشاركة في القضايا الأمنية في المنطقة والاتفاقيات الأمنية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لم تنته بإبرام اتفاقية التجارة الحرة التي كانت تطمح إليها دول مجلس التعاون الخليجي. **الخاتمة:** إن علاقة الطرفين -على الرغم من عدم إبرام اتفاقية التجارة الحرة- عززت حضور الاتحاد الأوروبي في الإطار السياسي الأمني لمنطقة الخليج. لذلك، يمكن للبحوث المستقبلية حول الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي أن تدرس كيف يمكن للتعاون العسكري أن يؤثر على تشكيل تعاون أكثر استدامة بين المنطقتين.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التجارة الحرة، شراكة إستراتيجية مهمة مع الخليج 2022

(1) أستاذ مشارك، قسم الدراسات الاجتماعية، كليـــة التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت. ma.alfadhli@paaet.edu.kw

- تُسلّم البحث في: 2025/5/11، أجيز للنشر في: 2025/8/20.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 292

Free trade agreement between the Gulf Cooperation Council and the European Union from 1993 to 2022

Madihah A. Alfadhli[(1)]

Abstract

Objectives: This study aims to analyze the reasons for the failure of negotiations on a free trade agreement between the Gulf Cooperation Council (GCC) and the European Union (EU) from 1993 to 2022. The study demonstrates that, over a period of twenty-nine years, the two parties engaged in negotiations aimed at concluding a free trade agreement but encountered numerous obstacles and impediments that limited and hindered these efforts. **Method:** The researcher used a historical approach, as the study relied on a significant collection of British archives documents and reports from the European Union and the General Secretariat of the Gulf Cooperation Council (GCC). The information was then presented in a descriptive, analytical, and critical format. **Results:** The study concluded that regional and international political conditions posed significant challenges to economic and political cooperation between the EU and the GCC, leading to the failure of the free trade agreement. However, they contributed to its transformation into a "strategic partnership," enabling the EU to engage in security issues in the region and bilateral security agreements between the EU and the GCC. However, this did not lead to the conclusion of the free trade agreement that the GCC countries had aspired to. **Conclusion:** Despite the lack of a free trade agreement, the relationship between the two blocs has strengthened the EU's presence in the Gulf region's political and security framework. Therefore, future research on the EU-GCC partnership could examine how military cooperation can influence the formation of more sustainable cooperation between the two regions.

Keywords: Gulf Cooperation Council, European Union, free trade agreement, important strategic partnership with the Gulf 2022

(1) Associate Professor, Department of Social Studies, College of Basic Education, Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait. ma.alfadhli@paaet.edu.kw.

- Submitted: 11/5/2025, Accepted: 20/8/2025.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p.292

المقدمة

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي من اللاعبين العالميين المهمين، وهما يتمتعان بإمكانات هائلة للتعاون في عدد من القطاعات. ولطالما كان للأوروبيين مصالح كبرى في الخليج العربي، ليست مقصورة على الطاقة فحسب، بل في مجالات الاقتصاد والأمن أيضاً. لكن علاقة الدول الأوروبية ممثلة بالاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي كانت محدودة النطاق. كما أن المفاوضات في إطار اتفاقية التعاون 1988 من أجل اتفاقية التجارة الحرة، التي طمحت إليها دول مجلس التعاون الخليجي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) (The European Economic Community [EEC])، التي أسست عام 1958، شهدت تأخيرات كبيرة وتحديات عديدة خاصة في القرن العشرين. في المقابل، رحبت دول مجلس التعاون الخليجي بدور أكبر للاتحاد الأوروبي في المنطقة، لكن سياسات دول مجلس التعاون الخليجي في نظر الأوروبيين كانت غير مشجعة. نشأت توقعات جديدة بسبب المتغيرات السياسية العالمية لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، ومشاريع التنويع في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي والعشرين؛ وهو ما أدى إلى ترابط متبادل في المجالات المذكورة أكثر تعقيداً، خاصة خلال السنوات العشر الماضية، لا سيما تحت ظل "الشراكة الإستراتيجية مع الخليج". لذلك؛ فإن أسباب فشل مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بينهما في هذا الإطار السياسي والاقتصادي تحتاج إلى دراسة متعمقة لفهم أكثر لطبيعة هذه العلاقة في سياق المتغيرات الاقتصادية والسياسية الإقليمية، وفي الإطار العالمي المتعدد الأقطاب، وقدرتها على التكيف مع النظام الدولي الجديد.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في فهم أسباب فشل مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال، أولاً: إلقاء الضوء على التطور التاريخي للمفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة، التي لم تتم دراستها بشكل كافٍ. ومناقشة مراحل تطور المفاوضات حول الاتفاقية التي بدأت

بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي، لفهم كيفية ظهور فكرة اتفاقية التجارة الحرة. ثانياً: توضيح أثر التطورات والمصالح والتحديات على المستويين الإقليمي والعالمي على سير هذه المفاوضات، خاصة بعد ظهور الاتحاد الأوروبي عام 1993. ثالثاً: تحليل الحجج المختلفة للعوامل الأوروبية والخليجية التي أدت إلى تعليق المفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. فضلاً عن ذلك، يستعرض القسم الأخير التطورات في الفترة ما بين 2011 و2024 التي أدت إلى الشراكة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي لكن دون إبرام اتفاقية التجارة الحرة. وتنتهي الدراسة باستخلاص بعض الاستنتاجات في الخاتمة والتوصيات.

الدراسات السابقة وجديد الدراسة

عالجت بعض الدراسات السابقة العلاقات الأوروبية-الخليجية، من الدراسات العربية دراسة الحاج (2005) والخيري (2009)، والجنابي (2014)، التي حللت سياسات دول الاتحاد الأوروبي كقوة دولية صاعدة في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، وذلك في ضوء الأهداف والمصالح الأوروبية فيها من ناحية، وفي ضوء إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بدور عالمي مستقل يؤكد ذاتيتها إلى جانب الولايات المتحدة، سواء أكان بالنسبة إلى حماية مصالحها في المنطقة، أم بالنسبة إلى إمكانية دول مجلس التعاون الخليجي في الإفادة من هذا الدور الأوروبي، إما للتخفيف من غلواء التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وإما تجنباً للوقوع أسيرة لمصالح الدول الكبرى ولو في أدنى الحدود الممكنة.

وعلى النهج نفسه، فإن الدراسات الأجنبية – Colombo & Ragab (2017)، Echaguë (2007)، Kechichian (1985)، وNonneman (2007)، – تقدم تحليلاً لبطء التطور في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي (EU) – ومجلس التعاون الخليجي(GCC)، التي كانت في البداية ثنائية بشكل رئيس. ثم تقدم تحليلاً شاملاً لسعي الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق الأمن من خلال علاقتهما في بيئة إقليمية متقلبة والتحديات الأمنية التي تواجههما ؛ إذ يُعدّ النهج العالمي تجاه المنطقة ودولها المكونة تطوراً حديثاً.

في حين يستكشف Antikiewicz & Momani (2007)، Ayadi & Gadi (2014) الدوافع وراء جهود الاتحاد الأوروبي للتفاوض على اتفاقيات تجارية مع مجلس التعاون الخليجي، ويناقش كيف يمكن للاتفاقيات التجارية أن تكون أدوات لتعزيز الاستقرار في منطقة الخليج التي تتسم بالتوترات والصراعات السياسية.

وتهدف دراسات Colombo & Committeri (2014)، Francés (2005)، Ghafar & Colombo (2020) إلى تقييم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وتقييم نقاط القوة والضعف فيها وطرح الأفكار لتعزيز التعاون المتبادل. وكيف سيسهم مشروع شراكة في تحقيق هذا الهدف. ومن ثم ضرورة انتقال التعاون الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة التي طال انتظارها، والحوار الثقافي من مستواه الحالي المجزأ والمنخفض المستوى إلى اتفاقية شراكة شاملة ومؤسسية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

لكن هذه الدراسات جميعها لم تركز على بحث اتفاقية التجارة الحرة ضمن نسق موحد متعمق ومتكامل، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة، لسد فجوة بحثية، وفتح آفاق جديدة لفهم أسباب فشلها بعيداً عن التحيزات الفكرية أو الأيديولوجية.

المنهج

استُخدم المنهج التاريخي؛ إذ اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق البريطانية، ومجموعة مهمة من وثائق الاتحاد الأوروبي المنشورة في مواقعه، التي شملت محادثات واتفاقيات المجموعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الأوروبي وإعلانات الشراكات الإستراتيجية مع دول مجلس التعـــاون الخليجي. بالإضافـة إلى مجموعة من وثائق الأمانة العامة لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجي. كما استفادت الدراسة من بعض المراجع العربية والأجنبية المتنوعة ذات الصلة؛ إذ إن الدراسات السابقة حول الموضوع محدودة جداً ولا تغطي جميع مراحل تطور العلاقة بين الطرفين، وعرضت المعلومات في نسق وصفي تحليلي نقدي.

تمهيد: الحوار الأوروبي – الخليجي 1973

إن الروابط التاريخية بين أوروبا ودول الخليج حتى بداية سبعينيات القرن العشرين؛ أي قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981 - كانت محدودة. كانت المملكة المتحدة الاستثناء الوحيد؛ لأن حكومة الهند البريطانية أصبحت مسؤولة عن أمن المنطقة بسبب اتفاقيات الدفاع مع مشايخها، حتى انسحابها من منطقة الخليج عام 1971. بعد ذلك، كان التدخل الأوروبي في منطقة الخليج مستبعداً بسبب تصور أن المنطقة كانت مجالاً لنفوذ الولايات المتحدة لتأمين إمدادات النفط، حتى كشفت أزمة النفط الأولى في عام 1973 عن ضعف أوروبا من خلال اعتماد اقتصاداتها على الدول المنتجة للنفط في الخليج. هذه الحقيقة شجعت صناع السياسة الأوروبيين على الانخراط في المنطقة؛ نتيجة لمزيج من المصالح الجيوسياسية والتجارية. كانت مبادرة الحوار الأوروبي العربي1973 من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، التي أسست عام 1958، أول بادرة جماعية من الدول الأوروبية، هدفت إلى بناء علاقة مع دول الخليج من خلال التعاون الاقتصادي، وإنشاء منتدى سياسي، وتأمين التدفقات السلسة للنفط المنخفض السعر[1]. ومع ذلك، لم تقدم المبادرة أي نتائج ملموسة؛ نتيجة لاختلاف مصالح مجموعة الدول الأوروبية آنذاك. وقد كان التعاون السياسي داخل الجماعة الأوروبية لا يزال متخلفاً؛ لاستخدامهم أنماط سلوك مختلفة في التفاوض، كما عادت أسعار النفط إلى الانخفاض (Al-Mani, 1983, pp. 7-9). لذلك، تم التخلي عن الحوار الأوروبي الخليجي بحلول التسعينيات. وأعطوا الأولوية للنهج دون الإقليمي، والعلاقات والاتفاقيات الفردية.

(1) نشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) (السوق الأوروبية المشتركة) من الدول الست الأوروبية المؤسسة لجماعة الفحم والصلب: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ عام 1958، بعد تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949، (The North Atlantic Treaty Organization [NATO]). كان هناك دافعـــــان وراء إنشاء الجماعة: الأول: الشعور القوي بعد الحرب العالمية الثانية بضرورة تعزيز التعاون بين الدول الأوروبية لتجنب النزاعات المستقبلية وتعزيز السلام، والثاني: سعي الدول الأوروبية إلى تحقيق استقرار اقتصادي من خلال إنشاء سوق مشتركة يمكن أن تعزز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء (بيندر وأشروود، 2015).

أولاً: المراحل التاريخية للمفاوضات الأوروبية – الخليجية حول اتفاقية التجارة الحرة 1983–1988

كانت ظاهرة تعزيز العلاقات الإقليمية -التي تربط المناطق عبر الحدود من خلال الروابط السياسية والاجتماعية، والأهم من ذلك الروابط الاقتصادية- اتجاهاً جديداً في التعاون ظهر ما بعد فترة الحرب الباردة، وتعتبر من أهم ملامح العولمة. هذا دفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية (مجموعة السوق الأوروبية) إلى التحول من كيان يركز على بناء وحدته الداخلية إلى فاعل سياسي دولي يسعى إلى تعزيز استقلاله عن الهيمنة الأمريكية. فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي، كان الأوروبيون يركزون بشكل كبير على تحقيق الوحدة الأوروبية؛ مما جعلهم أقل ميلاً للعب دور عالمي مستقل. لكن مع انتهاء الحرب الباردة وتغير التوازنات السياسية، بدأت التحولات تدب في مكانة المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ مما أتاح لها الفرصة لاستثمار عناصر القوة التي تمتلكها. وكان إعلان معاهدة ماستريخت عام 1992 نقطة تحول رئيسية؛ إذ أسست لمقومات جديدة للتعاون بين الدول الأعضاء تحت مسمى الاتحاد الأوروبي في 1 نوفمبر 1993؛ مما أسهم في إبراز هوية أوروبية مستقلة. بتحقيق الوحدة الاقتصادية وتعزيز الروابط السياسية والاجتماعية، أصبح الاتحاد الأوروبي قادراً على تقديم نفسه كفاعل سياسي قوي على الساحة الدولية. هذه التحولات لم تعزز قوة الاتحاد الأوروبي فقط، بل منحت الدول الأعضاء أيضاً قدراً من الاستقلالية في سياستها الخارجية، لا سيما عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما سمح لها بتوظيف قدراتها الاقتصادية والعسكرية بشكل أكثر استقلالية (الجنابي، 2014، ص. 49).

في هذا السياق، كانت الحاجة ملحة إلى تعاون المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع منظمة دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لأهمية هذه المنطقة الإستراتيجية بالنسبة إلى أوروبا. كما ظهرت أهمية التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء التحديات التي واجهتها دول الخليج العربي؛ إذ أسست منظمة دول مجلس التعاون في عام 1981 كاستجابة لتلك التحديات؛ كانسحاب بريطانيا من المنطقة والثـــورة الإيرانية والغزو السوفيتـــي لأفغانستان. وقد أدركت هذه الدول ضرورة تعزيز أمنها من خلال التعـــاون الإقليمي والاقتصادي؛

إذ لم تكن الضمانات الأمنية الأمريكية كافية؛ مما دفعها إلى البحث عن استقرار وأمان جماعي (Kechichian 1985, pp. 853–881).

بدأت الاتصالات بين الجانبين في عام 1983. في تلك الفترة، تم توقيع أول اتفاقية للمساعدة الفنية (Colombo & Committeri, 2014, p. 20). ثم أبدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في اجتماع لمجلس وزرائها في 22/23 يوليو 1985 اهتمامها بتطوير علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي، كما وافقت من حيث المبدأ على فكرة عقد اجتماع وزاري مقيد للنظر في العلاقات المستقبلية، وإجراء محادثات من جديد عن التعاون بين الطرفين (FCO 8/5792, 1985a, p .90). وقد تمثلت دوافع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومصالحها التي سعت إلى تحقيقها في ثلاثة، الأول والثاني ذوا بعدين اقتصاديين: فقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الموردين المهمين للنفط ولأهمية المنطقة كسوق تصديرية للاقتصادات الأوروبية. أما الدافع الثالث؛ فكان ذا بعد سياسي؛ إذ رأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن دول مجلس التعاون الخليجي جهة فاعلة مهمة لتعزيز الاستقرار في المنطقة. واعتبرت هذه المحادثات مكملة للحوار الأوروبي–الخليجي الذي بدأ في فترة السبعينيات (FCO 8/5794, 1985, p. 141)؛ مما يدل على الوعي الأوروبي بأهمية تعزيز العلاقات مع هذه الدول، ويعكس رغبة الطرفين في التعاون من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الخليج. وتعتبر هذه العلاقات مثالاً على كيفية سعي الاتحاد الأوروبي إلى توسيع نطاق تأثيره، ليس على الصعيد الأوروبي فقط، بل على المستوى الإقليمي والدولي أيضاً؛ مما يعكس رؤية شاملة للتعاون الدولي في عالم كان يتجه نحو التعددية. ويمكن تقسيم هذه المحادثات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي ونتائجها خلال هذه الفترة لثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة تمهيدية استكشافية

قررت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرحلة التمهيدية إجراء محادثات وصفتها بأنها "استكشافية"، قبل الدخول في المرحلة الأكثر جوهرية من المفاوضات، التي من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى عقد اتفاقية تعاون رسمية (FCO 8/5792,

1985a, p. 90). بناء على هذه الرغبة، قام "جوس ليوف" Jos Loeff – عضو بالمفوضية الأوروبية – بزيارة إلى الرياض؛ حيث المقر الرئيسي للمجلس، في أبريل 1985، أجرى فيها مناقشات أولية مع محمود كردي، الممثل الخاص للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، قرر بعدها "كلود شيسون" Claude Cherynon، عضو بالمفوضية الأوروبية، زيارة دول الخليج في نهاية يونيو1985 (FCO 8/5792, 1985b, p.56). كان هدف المفوضية الأوروبية من وراء هذه الزيارات والمحادثات الاستكشافية فتح المجال لوزراء المفوضية الأوروبية لمناقشة الخيارات المتاحة لعقد اتفاقية تجارية بين المفوضية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي. وذلك أثناء انعقاد مجلس الشؤون الخارجية للمفوضية في يوليو/تموز1985، ثم إعلان القرار النهائي من قبل الوزراء بشأن هذا الاتفاقية بأقصى حد في تاريخ 17/16 سبتمبر1985 (FCO 8/5792, 1985a, p. 90).

وعلى أثر هذه الزيارات، اقترح عبدالله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، على "جاك ديلور" Jacques Delors، رئيس مفوضية الجماعة الأوروبية، عقد اجتماع رسمي بين مسؤولي المنظمتين لإتمام المحادثات رسمياً، لكن المسؤولين البريطانيين فضلوا حواراً سياسياً غير رسمي في تلك المرحلة المبدئية من المحادثات. لذا، رتبوا غداء غير رسمي لوزراء خارجية المفوضية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 26 سبتمبر 1986، وكانت زيارة عبدالله بشارة إلى لندن من 10 إلى 14 يونيو 1986، من ضمن المحادثات غير الرسمية بين الطرفين[2].

لم يسفر انعقاد مجلس الشؤون الخارجية للمفوضية في يوليو/تموز1985، عن إعلان القرار النهائي من قبل الوزراء بشأن الاتفاقية، لصعوبة الاتفاق حول الموضوع الرئيسي في هذه المحادثات، وهو طلب مجلس التعاون الخليجي بعقد اتفاقية تفضيلية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار اتفاقيات الجماعة الأوروبية مع دول

(2) كان السبب الرئيسي لزيارة عبدالله بشارة لندن، بحسب الوثائق البريطانية، هو انضمامه إلى زوجته في لندن التي كانت تخضع للعلاج الطبي، لكنـــه استغل هذه الفرصـــة لإكمال محادثاتهم، للمزيد انظر: FCO 8/6095 (1986d, p. 18).

البحر الأبيض المتوسط العربية[3]؛ بهدف تخفيض التعريفات الجمركية لتسهيل وصول البتروكيماويات الخليجية لأوروبا (FCO 8/5792, 1985c, pp. 51–55). وقد أوضحت المفوضية أن عقد اتفاقية تعاون تفضيلية غير ممكنة، واقترحت في المقابل اتفاقية تعاون غير تفضيلية على غرار نموذج الجماعة الأوروبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا. برر الأوروبيون رفضهم بأن ذلك من شأنه أن "يسبب صعوبات خطيرة مع الولايات المتحدة التي أبرمت المفوضية الأوروبية معها اتفاقية بعدم توسيع مناطقها التفضيلية" (FCO 8/6095, 1986c).

كما أبدت دول مجلس التعاون الخليجي في الجولة الأخيرة من المحادثات الاستكشافية في البحرين في نهاية فبراير1985، بعض الاهتمام بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي (FCO 8/5792, 1985c, pp. 51–55; FCO 8/6095, 1986a). لذلك، استمرت المناقشات غير الرسمية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي أكثر من عامين تقريباً، لكنها اكتسبت زخماً مع مرور الوقـــت. وعلى الرغم من حرص المفوضية على استمرار المحادثات، فإنها استمرت باستبعاد الهدف الأول لمجلس التعاون الخليجي، وهو عقد اتفاقية تفضيلية على غرار اتفاقيات المفوضية الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط. وقد أدركت المفوضية أن اتفاقية التعاون المباشرة وغير التفضيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي على غرار نموذج اتفاقية رابطة دول جنوب شرق آسيا غير مقبولة على الإطلاق بالنسبة إلى دول المجلس؛ لأنها لن تفعل شيئاً لخفض التعريفات الجمركية على الصناعات البتروكيماويات.

(3) تنص اتفاقيات التجارة التفضيلية على معاملة خاصة وتفضيلية فيما يتعلق بدعم صادرات الدول الأعضاء النامية، التي قد يستفيد بعضها من إعفاء عام (Nations Unies, 2020). هناك مجموعة من اتفاقيات الجماعة الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط العربية؛ كتلك التي وقعها لبنان مع أوروبا عام 1965، ونصّت على الأخذ بمبدأ الدولة الأكثر رعاية في المبادلات بين الطرفين، كما أقرت تخفيضات جمركية وأشكالاً مختلفة من التعاون التقني، ووقّع شكل آخر متقدم نسبياً من الاتفاقيات في 1977مع لبنان أيضاً، وقد نصّ على منح السلع الصناعية اللبنانية المصّدرة إلى أوروبا معاملة تفضيلية من طرف واحد، مع استثناء السلع الزراعية من هذه المعاملة، كما لم يلحظ أي إجراء في مجالات الخدمات والاستثمار وسواها (الشلوق، 2002).

ولذلك اقترحت المفوضية بديلاً معقولاً من وجهة نظرها لحل هذا الإشكال، يتمثل في عقد "اتفاقية التجارة الحرة"، وهو ما قد تفضله دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المرحلة من المفاوضات، لكن المفوضية لم تحدد طبيعة هذه الاتفاقية بالتفصيل، وهل يقصد به اتفاق للتجارة الحرة الشامل (FCO 8/6095, 1986c)، وهو ما كانت ترغب فيه دول مجلس التعاون الخليجي، كما سنبين من خلال سياق أحداث المفاوضات.

المرحلة الثانية: المفاوضات الرسمية واتفاقية التعاون 1988

على الرغم من طول مدة المحادثات الاستكشافية، كان كلا الطرفيـــــن حريصاً على استمرار هذه المحادثات؛ إذ أكد البيان الختامي لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبو ظبي، في دورته السابعة، التي عقدت أعمالها في الخامس من نوفمبر 1986، اتفاق المجلس الأعلى على استمرار الاتصالات مع الدول الأخرى والهيئات الاقتصادية الدولية، ومن ضمنها المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وكُلّف المجلس الوزاري وضع الأهداف وسياسات التعاون التي تهدف إليها هذه الاتصالات، ومتابعة تنفيذها، وذلك "من أجل تحقيق تعاون أفضل مع الدول الأخرى والدوائر الاقتصادية الدولية بما يخدم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتطور الثقافي لدول مجلس التعاون ورفاهية مواطنيها" (FCO 8/6095, 1986b, pp. 193–194). كما أعلن المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، في دورته الثامنة في ديسمبر 1987 الموافقة على الدخول في مفاوضات رسمية مع الجماعة الأوروبية؛ بهدف الوصول إلى اتفاقية مبدئية بمثابة إطار للتعاون بين الجانبين، وفُوّض المجلس الوزاري بالتفاوض مع الجماعة الأوربية والتوقيع النهائي على هذه الاتفاقية (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي [GCC]، د. ت.).

وبعد جولة طويلة من المحادثات، تم التوقيع في 15 يونيو 1988 على اتفاقية، وصفتها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بأنها " اتفاقية إطارية"؛ لأنها تؤطر بشكل عام التعاون بين دول المجلس والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EU-GCC Cooperation Agreement, 1989). اعتمدها المجلس الأعلى في دورته التاسعة في المنامة، ديسمبر 1988، ودخلت حيز التنفيذ في بداية عام 1990(الأمانة العامة

لمجلس التعاون الخليجي [GCC]، د. ت.). بينما أقرها البرلمان الأوروبي بتاريخ 20 فبراير 1989، وقد قرر إبرام هذه الاتفاقية لخدمة ثلاثة أهداف عامة: أن من شأنها أن تساعد على تعزيز التعاون الشامل على المدى الطويل بين شركاء متساوين من خلال وضعها في إطار مؤسسي وتعاقدي، وبشروط مفيدة للطرفين في جميع المجالات بين المنطقتين؛ مما سيعزز تنميتهما الاقتصادية بهدف تحسين وضع الاقتصاد والطاقة العالمي، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في مستويات التنمية بين الطرفين. كما تؤكد الأهمية الأساسية التي توليها الأطراف لتعزيز التكامل الإقليمي؛ لأنه عامل رئيسي في تنمية دول مجلس التعاون الخليجي واستقرار منطقة الخليج، لإدراكها الدور الإيجابي الذي يلعبه مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الخليج، لا سيما وأن الاتفاقية ستوفر أساساً أكثر متانة للتعاون بما يتفق مع الالتزامات الدولية، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة (EU-GCC Cooperation Agreement, 1989).

والجدير بالذكر، أن اتفاقية التعاون تضمنت بنداً لكلا الطرفين (المادة 11) حول التفاوض على اتفاقية تجارية تؤدي في النهاية إلى اتفاقية التجارة الحرة (EU-GCC Cooperation Agreement, 1989). وبذلك أسست اتفاقية التعاون عام 1988 بداية الحوار حول اتفاقية التجارة الحرة. كما أرست أسس التعاون بين الطرفين في مجال السياسة، والاقتصاد، والتجارة، والطاقة.

وأنشئ "مجلس مشترك" للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع، بموجب نص المادة 12 من الاتفاقية، بغرض تحقيق الأهداف والبنود المنصوص عليها في الاتفاقية، ولهذا المجلس سلطة اتخاذ القرارات في الحالات المنصوص عليها في الاتفاقية، وإلزام كلا الطرفين بها، لتحقيق الأهداف المشتركة وسير العمل في الاتفاقية بسهولة. ومن المفترض أن تتولى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي رئاسة المجلس المشترك بالتناوب وفقاً للشروط التي تحددها قواعد الإجراءات، وأن يعقد المجلس المشترك اجتماعاته مرة واحدة في السنة بدعوة من الرئيس (EU-GCC Cooperation Agreement, 1989).

وبناءً عليه؛ قررت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في أعقاب توقيع اتفاقية 1988 متابعة تعزيز التجارة وتحريرها على أساس إقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال إبرام اتفاقية التجارة الحرة، الذي نصت عليه المادة 11 من اتفاقية 1988.

وهنا لا بد من طرح سؤال جدير بالإجابة، وهو: لماذا اتفاقية التجارة الحرة مهمة للطرفين؟ وقد بيّن الاتحاد الأوروبي الهدف من اتفاقية التجارة الحرة، وهو أن: "تمنح الاتحاد الأوروبي بعض النفوذ في أجزاء أخرى من العالم، وتستفيد منها دول مجلس التعاون الخليجي في دعم التعاون في مجالات الطاقة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والبيئة مع البلدان والأقاليم الصناعية ذات الدخل المرتفع" (Council Regulation [EC], 2006).

وأشارت بعض الدراسات التي تناولت اتفاقية التجارة الحرة إلى أهميتها لكلا الطرفين، كالتي أجراها "باير وبيرجستراند" Baier & Bergstrand (2004)، وتجدر الإشارة إلى أن مكاسب الاتحاد الأوروبي من التجارة الصافية للاتحاد الأوروبي سوف تبلغ نحو 2% من التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي، وقد يتجاوز ذلك بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي 10% من إجمالي التجارة الخارجية. ومن الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تستمد المزيد من المكاسب من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (Antikiewicz & Momani, 2007, p. 4).

وكان التحدي الذي يواجه اتفاق 1988 بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي هو الانتقال من التعاون الاقتصادي المجزأ إلى التجارة الحرة الشاملة. لذا قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي تفويض المجلس الوزاري بإصدار التفويض اللازم للفريق التفاوضي للدخول في المفاوضات الرسمية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بهدف الوصول إلى اتفاقية التجارة الحرة الشاملة بين الطرفين. وقد أصدر المجلس الوزاري في دورته الخامسة والثلاثين، يونيو 1990، القرار الخاص بالدخول في مفاوضات تجارية رسمية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتفويض الفريق التفاوضي بالدخول في هذه المفاوضات (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، د.ت.). وكانت الرغبة في إبرام اتفاقية التجارة الحرة

بمثابة النقطة المحورية للمحادثات الإقليمية الثنائية، على النقيض من نهج الولايات المتحدة في السعي إلى التعاون مع دول الخليج بشكل فردي. ولكن المفاوضات حول الاتفاقية توقفت منذ عام 1993، وعندما استؤنفت في عام 2002، عقدت عدة جولات من المفاوضات بين عام 2003 – 2004(United Nations [UN], 2004)؛ مما يثبت رغبة الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في الاستفادة من الزخم الجديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية.

ثانياً: مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة من 1990–2009: أثر المتغيرات السياسية والاقتصادية في تعميق الثقة بين المنظمتين، وأثرها على مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة

حرب الخليج الأولى 1991

لقد ساعدت المتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية بعد إبرام اتفاقية 1988 على تعميق الثقة بين أعضاء المنظمتين. فعلى الرغم من أن اتفاقية التعاون عام 1988 لم تشمل مجال التعاون الدفاعي فإن مشاركة أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية في القوات المتعددة الجنسيات التي حررت الكويت من احتلال العراق لها في أغسطس 1990، وأعادت سيادتها واستقلالها – أسهمت في إبرام عدة اتفاقيات دفاعية مع دول داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية. على الرغم من ذلك، لم يتم تحقيق سوى القليل في أي من المجالات الأخرى التي تغطيها الاتفاقية؛ إذ تَمثّل دعم الاتحاد الأوروبي في شكل مساعدة فنية يقدمها لعملية التكامل الإقليمي في مجلس التعاون الخليجي. ولعل مدرسة الإدارة الأوروبية العربية، التي تقع في غرناطة، هي الخطوة الأكاديمية الوحيدة المهمة. على الرغم من ذلك، لم تبرم اتفاقية التجارة الحرة، ولم ينفذ سوى عدد قليل من المبادرات في مجال التجارة والاستثمار حتى بعد ظهور الاتحاد الأوروبي عام 1993 (Francés, 2005). وهو ما يوضحه شكل 1.

شكل 1

صادرات دول مجلس التعاون الخليجي وارداتها بين 1995 و2011 (59 مليار يورو)

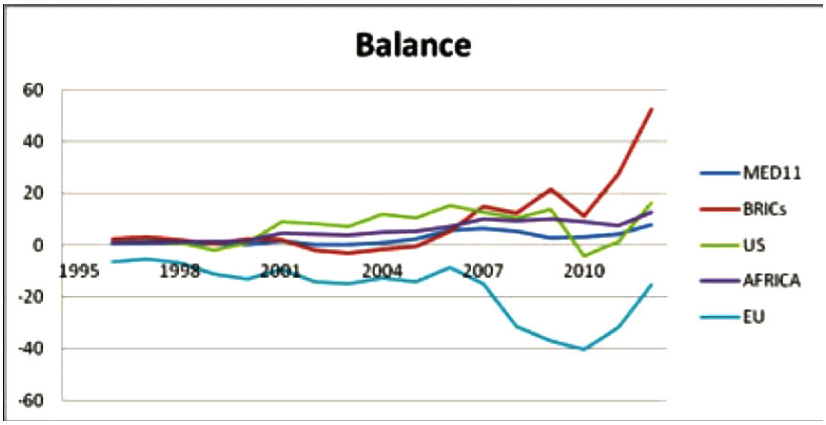

المصدر. (Ayadi & Gadi, 2014, p. 56).

يشير شكل 1 إلى أن هناك عجزاً تجارياً واضحاً مع الاتحاد الأوروبي مقارنة مع مجموعة البريكس (BRICS)؛ إذ تشير إحصاءات التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 1995 و2011، إلى أن متوسط معدل نمو صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى مجموعة البريكس بلغ 21%، مقارنة بنحو 12% للاتحاد الأوروبي و14% للعالم أجمع. وعلى الرغم من النمو المهم في التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة البريكس، فإن واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الاتحاد الأوروبي تتمتع بقيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي أعلى؛ إذ كان 28% من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط خلال فترة 1995-2011، تتمثل في منتجات تكنولوجيا معرفية ذات جودة عالية. وعلى النقيض من ذلك، تصدر دول البريكس، والصين بشكل رئيسي، السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة في الغالب إلى دول الخليج (Ayadi & Gadi, 2014, p. 54). كما أن أنماط التجارة بين المنطقتين مستقرة؛ إذ تستورد المنطقة بشكل رئيسي المنتجات المصنعة ومعدات النقل من الاتحاد الأوروبي. ففي الفترة ما بين عامي 2000 و2011، بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي نحو 3%،

وبلغ متوسط حصتها من إجمالي الواردات 2% في فئة الآلات ومعدات النقل، وشكلت دول مجلس التعاون الخليجي حصة صغيرة من إجمالي الصادرات تبلغ 3% بين عامي 2000 و2011 (Ayadi & Gadi, 2014, p. 55).

والجدير بالذكر أنه على الرغم من هذا العجز الذي يظهره شكل 1، فإن الاتحاد الأوروبي في عام 2020 يعتبر ثاني أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الصين مباشرة، ويمثل 12.3% من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في السلع مع العالم في ذلك العام. فقد جاء 17.8% من واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الاتحاد الأوروبي في عام 2020. ومن ثم؛ احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى كشريك الاستيراد الأول لدول مجلس التعاون الخليجي. وكان الاتحاد الأوروبي في عام 2020 رابع أكبر شريك تصدير لدول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ ذهب 6.9% من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي (EU trade relations with the Gulf region. 2024).

احتل قطاع الطاقة الموقع الرئيسي في العلاقات بين أوروبا والخليج؛ ففي الفترة ما بين عامي 2000 و2011 بلغ متوسط نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي واردات الهيدروكربونات 8%، وهو ما يعكس تنويع إمدادات الاتحاد الأوروبي من الهيدروكربونات. فقد صدَّر الاتحاد الأوروبي في عام 2009 إلى أقطار مجلس التعاون الخليجي سلعاً بقيمة 57.8 مليار يورو. واستورد منها سلعاً بقيمة 21.8 مليار يورو. وكان 73.4% من هذه الواردات يتمثل في وقود خام ومشتقاته؛ أي أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين بلغ 79.6 مليار يورو، وأن الميزان التجاري مال لمصلحة الاتحاد الأوروبي بما مقداره 36 مليار يورو. وبلغت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الخليج العربي عام 2020 ما يقارب 29.6 مليار يورو، وكان على رأسها الوقود ومنتجات التعدين (18.6 مليار يورو، 62.8%)، وكذلك المواد الكيميائية (3.4 يورو، 11.5%) (EU trade relations with the Gulf region, 2024).

دور الصناديق السيادية الاستثمارية الخليجية في تفعيل العلاقات الأوروبية الخليجية خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009

كانت دول الاتحاد الأوروبي وجهات مهمة للاستثمار الخارجي من قبل صناديق الثروة السيادية في منطقة مجلس التعاون الخليجي[4]؛ فقد أنشئ صندوق سعودي وصندوق كويتي منذ خمسينيات القرن العشرين، تزامناً مع نمو العائدات النفطية الخليجية، وتنفيذ خطط التنمية في منطقة الخليج. وارتفعت أعدادها إلى 10 في عام 2016 (البدري وآخرون، 2022، ص. 366). لكن يصعب تحديد استثمارات صناديق الثروة السيادية بسبب الطبيعة الإستراتيجية الكامنة في استثماراتها، وافتقارها إلى الشفافية؛ فهناك مستوى عالٍ من السرية محيطة بها. إلا أن التقديرات تشير إلى أن إجمالي أصول هذه الصناديق راوح بين 800 مليار دولار وتريليون دولار في عام 2008. تم استثمار ما يقرب من 76 مليار يورو من إجمالي فائضها البالغ 490 مليار يورو في أسواق الاتحاد الأوروبي، وبشكل كبير على القطاع المالي خلال الأعوام 2000-2006 (Ayadi & Gadi, 2014, pp. 70- 72).

إن الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009، التي تعتبر الأزمة الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929، كانت السبب في قلب موازين القوى بين الجانبين بشكل حاسم[5]. فعندما ضربت الأزمة أوروبا، تقدمت دول مجلس التعاون الخليجي لتصبح مصادر مهمة للاستثمار والدعم المالي في مختلف دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولم تتجه الصناديق السيادية نحو الاستفادة من تدهور الأصول في الدول الصناعية، بل أعادت الكثير منها توجيه أموالها نحو الاستثمار في الدول المتقدمة بأكثر من 85 مليار دولار خلال أزمة عامي 2007 و2008. كل هذه التحولات أسهمت بزيادة وعي أعضاء الاتحاد الأوروبي بأهمية الدول الخليجية اقتصادياً في الأسواق العالمية، خاصة مع تفاقم أزمة الرهن العقاري في عام 2008.

(4) تعرَّف صناديق الثروة السيادية على أنها صناديق استثمارية مملوكة للحكومة تستثمر عادة في أصول مالية أجنبية (Das et al., 2010, p. 60).

(5) بدأت الأزمة في شكل أزمة رهون عقارية صيف 2007، لتتحول إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية مع نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، وهددت الشركات والبنوك بالإفلاس؛ لارتباط معظم اقتصاديات دول العالم بالاقتصاد الأمريكي (طويل، 2014، ص.125).

وبحلول شهر مايو 2009، كان الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قد اتفقا على الكثير من القضايا، وبدت الاتفاقية وشيكة. وعلى الرغم من وجود مبررات قوية لتعزيز العلاقات بين الطرفين، فإن الأطراف فشلوا في التوصل إلى إجماع حول الاتفاقية؛ مما أدى إلى تعليق المفاوضات في العام نفسه. وظل كلاهما يستخدمان الفشل في إبرام اتفاقية التجارة الحرة لأكثر من عشرين عاما كمبرر لتأخير أي تكثيف للعلاقات. تمت هيكلة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في اتفاقية التعاون لعام 1988. وظل إطار التعاون التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي محدوداً، وظلت أنماط التجارة والاستثمار الثنائية مستقرة إلى حد ما. على الرغم من أن الصين كانت تتنافس بقوة مع الاتحاد الأوروبي في المنطقة. في حين نجح الاتحاد الأوروبي في بناء علاقات منظمة وشاملة إلى حد ما مع الجزء الغربي من العالم العربي (أي البحر الأبيض المتوسط) منذ تسعينيات القرن العشرين، كما أشير إليه آنفاً. لذا من المهم تحليل أسباب فشل وتعطل إبرام الاتفاقية طوال عقدين من الزمن.

ثالثاً: أسباب تعطل إبرام اتفاقية التجارة الحرة بعد 20 عاماً من المفاوضات

1 – الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية

كان للهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي تأثير عميق على العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تأثير هذه الهيمنة على تقليص دور المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج. بدأت الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تراجعت الهيمنة الأوروبية نتيجة لتأثيرات الحرب. فقد أسهمت الولايات المتحدة في نصرة الحلفاء خلال الحرب؛ مما أتاح لها وراثة مناطق نفوذ كانت تحت السيطرة الأوروبية. نتيجة لذلك، ملأت الولايات المتحدة الفراغ الذي نتج من الانسحاب البريطاني؛ مما سمح لها بفرض سيطرتها على المنطقة، وهو ما أثر بشكل كبير على ديناميات العلاقات الدولية (الخيري، 2009، ص. 35).

لقد تصاعدت أهمية منطقة الخليج العربي لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة نتيجة لاعتبارات اقتصادية وسياسية مهمة. فمن الناحية الاقتصادية حظيت دول الخليج بأهمية متزايدة لدى صناع القرار الأمريكي؛ لكون النفط الخليجي يعد أحد أهم الموارد الإستراتيجية في العالم. إذ تمتلك دول الخليج نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، تقدر بنحو 65.8%؛ مما يجعلها من أغنى المناطق في العالم. كما تستفيد الولايات المتحدة من أسعار النفط المنخفضة التي تشتري بها النفط من السعودية؛ مما يحقق أرباحاً ضخمة للشركات الأمريكية. وهو ما عزز السيطرة الأمريكية على النفط، وقدرتها على التأثير في الأسعار العالمية؛ مما يسهم في تحقيق مصالحها الاقتصادية (إندرسيان، 1980، ص. 125).

بالإضافة إلى ذلك، تعد الاستثمارات الأمريكية في المنطقة عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية؛ ولا تقتصر الاستثمارات على النفط، بل تشمل أيضاً قطاعات متنوعة؛ مثل صناعة البتروكيماويات، والصناعات الكهربائية، والميكانيكية؛ مما يشير إلى اهتمام الشركات الأمريكية بتوسيع نطاق عملها في دول الخليج. وعلى الرغم من أن الاستثمارات في مجال النفط تشكل جزءاً صغيراً من مجمل الاستثمارات الأمريكية الخارجية، فإنها تحقق أرباحاً ضخمة؛ إذ كان معدل توظيف الأموال الأمريكية في الشرق الأوسط في الستينيات يصل إلى 30% من إجمالي الأموال الموظفة.

خلال فترة الحرب الباردة، أصبحت منطقة الخليج عنصراً أساسياً في الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة الاتحاد السوفيتي؛ وذلك لأهمية الموقع الجيو-إستراتيجي للمنطقة؛ إذ اعتبرت المنطقة منطقة حيوية في الصراع بين القوتين العظميين؛ إذ كانت مصدراً لتأمين إمدادات النفط اللازمة للغرب. واعتمدت الولايات المتحدة على إستراتيجيات أمنية متعددة لحماية مصالحها، فطبقت الولايات المتحدة إستراتيجية الاحتواء المضادة للمد الشيوعي. فضلاً عن ربط الحلفاء إلى جانبها، ومنع انفلاتهم من فلكها. بالإضافة إلى الحصول على قواعد عسكرية في المنطقة لضمان الاستقرار وحماية إمدادات النفط (الجنابي، 2014، ص. 50).

أثرت الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج بشكل كبير على الدور الأوروبي فيها؛ إذ قلصت فرص المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تطوير علاقاتها الاقتصادية

والثقافية مع دول الخليج خلال الحرب الباردة؛ إذ أصبحت السياسة الأمريكية هي السائدة. وشهدت العلاقات الدولية تحولات ملحوظة بعد انتهاء الحرب الباردة؛ فقد سعت الدول الأوروبية إلى وضع إستراتيجيات جديدة لتعزيز دورها في السياسة الدولية، خاصة بعد إعلان معاهدة ماستريخت عام 1992، والتحول الأوروبي من مفهوم الجماعة الأوروبية إلى مفهوم الوحدة الاقتصادية، الذي أدى إلى إسباغ أهمية على دور دول الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بحيث جعلها تتمتع بقوة سياسية وبقدر من الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وانضمام العديد من الدول الأوروبية إلى الاتحاد من أجل استثمار عناصر القوة التي يمتلكها للخروج بدور فاعل ومؤثر في السياسة الدولية فيه شيء من الاستقلال عن الولايات المتحدة. فعلى الرغم من الهيمنة الأمريكية، بدأت بعض الدول الأوروبية؛ مثل فرنسا، في الدعوة إلى استقلالية أكبر عن السياسة الأمريكية؛ مما يعكس رغبتها في تعزيز دورهم في الساحة الدولية. وهو ما انعكس في تصريحات بعض الساسة الأوروبيين؛ مثل الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك بقوله: " إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإدارة والقرار سيكونان من نصيب الولايات المتحدة وعلى أوروبا أن تدفع الثمن فقط". كما أكد الرئيس شيراك أن يكون للاتحاد الأوروبي دور مستقبلي بقوله: "لم يعد مقبولاً أن تخطئ أوروبا فيما يتعلق بمستقبلها" (اللاوندي، 2002، ص. 63). الرؤية الجديدة لدول الاتحاد الأوروبي دفعتها إلى تفعيل دورها على الصعيد الدولي من أجل إثبات وجودها ونفوذها الدوليين، إضافة إلى وضعها سياسة جديدة تهدف إلى إعادة الانتشار الأوروبي في المناطق الدولية بعد تراجعها خلال الحرب الباردة (الحاج، 2005، ص. 80). هذا ما أدى إلى ظهور تنافس خفي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عدة مناطق، بما في ذلك الخليج العربي؛ إذ تحاول كل من القوتين تعزيز نفوذها في ظل التغيرات العالمية.

2 - السياسة الحمائية لجماعات المصالح في الاتحاد الأوروبي من المنتجات الخليجية

اتخذت جماعات الضغط أو ما يطلق عليها "جماعات المصالح" في الاتحاد الأوروبي سياسة حمائية من المنتجات الخليجية، ومارست نفوذاً على الاتحاد الأوروبي في المفاوضات مع دول مجلس التعاون الخليجي لمنع تحرير التجارة. وكان الألومنيوم؛

من أهم القضايا الأساسية التي دارت حولها المحادثات. فقد قاوم الاتحاد الأوروبي إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الألومنيوم التي تنتجها دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات عديدة. إذ أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة البحرين، منتجاً كبيراً للألومنيوم في العالم؛ فهي تنتج حالياً 5% من إجمالي الإنتاج العالمي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10% بحلول عام 2010. إلا أن مستهلكي الألومنيوم في الاتحاد الأوروبي مارسوا ضغوطاً على المفوضية الأوروبية لرفع الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الألومنيوم الخليجي، بدعوى أن الرسوم الجمركية المفروضة على هذه المادة تشكل عبئاً ثقيلاً على صناعتها في دولهم (EU trade relations with the Gulf region. 2024). وعلى نحو مماثل، ترغب دول مجلس التعاون الخليجي في توسيع صادراتها من البتروكيماويات إلى الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية التجارة الحرة، وهذا يتطلب خفضاً كبيراً للرسوم الجمركية التي تواجه صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي، لكن الحكومات الأوروبية تحت تأثير مقاومة اتحاد مصنعي الكيماويات الأوروبية منعت وصول البتروكيماويات من الخليج إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية لسنوات عديدة. وقد زعم الاتحاد أن سياسة "التسعير المزدوج" للمواد الخام من قِبَل بعض حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تشكل دعماً ضمنياً، من شأنه أن يؤدي إلى دخول الواردات المغرقة إلى الاتحاد الأوروبي؛ لأن التسعير المزدوج للمشاريع المشتركة بين سابك والشركاء الأجانب في المملكة العربية السعودية سمح أن يتمتعوا بخصم بنسبة 30% على أسعار تصدير النفط. وتمكن هذه الممارسة دول مجلس التعاون الخليجي من استخدام مواردها الطبيعية لتعزيز التصنيع (Chirullo & Guerrieri, 2002, p. 6). لكن منتجي البتروكيماويات الأوروبيين يرون أنها أضرت بمصالحهم (Saleh, 1999). وبررت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي هذه الممارسة بأنها ترجع إلى التكاليف الإضافية للصادرات؛ كنقل الأنابيب، والتبريد، والتخزين، ومرافق المحطات (Antikiewicz & Momani, 2007, p. 14).

3 - السياسات الحكومية التفضيلية المشددة لدول مجلس التعاون الخليجي في اقتصادات دولها

اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي سياسات تفضيلية مشددة تسمح بالتدخل الحكومي المكثف في اقتصادات دولها، بينما تقلل من فرص الاستثمار الأجنبي في أسواقها؛ مثل القيود القوية التي تفرضها على الملكية الأجنبية التي يواجهها المستثمرون الدوليون في العديد من القطاعات، وقد تظل الملكية الأجنبية في شركات الاستيراد والتوزيع محظورة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تفرض حدوداً قصوى لرأس المال على الاستثمار الأجنبي (تصل إلى 49% على الشركات المحلية) وتشترط وجود شريك محلي، في حين تقتصر بعض هذه الدول على الملكية الأجنبية بحصص الأقلية فقط. وعلى نحو مماثل، يقع قطاع الطاقة تحت سيطرة الحكومة (Antikiewicz & Momani, 2007, p. 11). وكانت دول مجلس التعاون الخليجي مترددة في تلبية مطالب الاتحاد الأوروبي بتحرير الخدمات والمشتريات الحكومية. كما أن الوتيرة البطيئة لانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، جعلت من الصعب صياغة المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي؛ ذلك أن أغلب القضايا الحساسة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية تتصل بمنظمة التجارة العالمية (Francés, 2005)[(6)].

4 - العقبات المؤسسية من جانب كل من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

تتداخل الاختصاصات في الاتحاد الأوروبي بين مجلس الاتحاد والمفوضية الأوروبية؛ مما يحدث ارتباكاً يقوض تقدم المفاوضات. على سبيل المثال؛ كالارتباك الذي حدث نتيجة قيادة المفوضية المفاوضات الفنية بشأن اتفاقية التجارة الحرة، في حين يقود المجلس والرئاسة الجوانب السياسية؛ مثل بنود منع الانتشار وحقوق الإنسان (Echagüe, 2007, p. 8). في الوقت نفسه، تفتقر أمانة مجلس التعاون

(6) أُسّس برنامج للتعاون في مجال الجمارك، وفيه يوفر الاتحاد الأوروبي التدريب لموظفي الجمارك في دول مجلس التعاون الخليجي على خبرة الاتحاد الأوروبي. للمزيد انظر: (Francés, 2005) .

الخليجي إلى التفويض بالتفاوض على ما هو أبعد من مجموعة صغيرة من القضايا الاقتصادية، ولا يتمتع رئيسها بالسلطة للتحدث نيابة عن جميع الأعضاء. ولا تزال الخلافات قائمة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي. كما أن مجلس التعاون الخليجي يفتقر إلى ميزانية خاصة به، وتفتقر عملية صنع القرار إلى الشفافية. وقد أدى هذا إلى إحباط الجانبين وساعد على استمرار المفاوضات السياسية على مسار فردي مع الدول الأعضاء (Nonneman, 2007, p. 67).

5 - تفضيل دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع الاتحاد الأوروبي على أساس فردي

ينبع جزء من الصعوبة في تعزيز العلاقات بين الطرفين أن الاتحاد الأوروبي يرغب في أن تكون العلاقات على أساس علاقات إقليمية وأسس ثنائية، في حين تواجه دول مجلس التعاون الخليجي صعوبات في التعامل مع الاتحاد الأوروبي ككل، وتفضل التعامل مع الاتحاد على أساس فردي فيما يتصل بقضايا محددة. والسبب في ذلك، أنه لم يتم "تنشئة" دول الخليج على الألفة بالاتحاد الأوروبي بالطريقة نفسها التي تبنتها الدول العربية الإفريقية في إطار الشراكة الأورو- متوسطية (Mathieson & Youngs, 2006).

6 - أهمية إقامة اتحاد جمركي لمجلس التعاون الخليجي

رأى صناع السياسة الأوروبية أن أي قرار حول اتفاقية التجارة الحرة قد يكون خاطئاً مع مجلس التعاون الخليجي إلا بعد أن ينشئ لنفسه اتحاداً جمركياً كاملاً. بناء على ذلك؛ أعلن مجلس التعاون الخليجي في أواخر تسعينيات القرن العشرين أنه سينشئ اتحاداً جمركياً بحلول عام 2005، ثم قدّم الموعد إلى عام 2003. وعلى هذا؛ أعيد إطلاق المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة في عام 2002 وأصدر المجلس توجيهاته التفاوضية الجديدة بشأن ما أصبح الآن اتفاقية تجارة حرة شاملة، بما في ذلك قضايا مثل الخدمات والاستثمار والمشتريات العامة، بدلاً من مجرد اتفاقية تتعلق بالسلع (Echagüe, 2007, p. 7). وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي حقق نجاحاً نسبياً من حيث التكامل التجاري، وأصبح لديه القدرة على تنقل العمالة ورأس المال، ووضع معايير تنظيمية مشتركة، فإن المشكلات الأساسية لا تزال قائمة

على المستويين السياسي والإداري. فما زال الاتحاد الجمركي لعام 2003 غير مطبق بالكامل؛ إذ تطلب الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي استثناءات، كما تعمل الاتفاقيات الفردية التي وقعتها البحرين وسلطنة عمان عام 2006 مع الولايات المتحدة على تقويض تماسك نظام التعريفات الجمركية الخارجية. كما أن الحواجز التجارية غير الجمركية كبيرة، وغالباً ما تكون الإدارات الوطنية بطيئة في تنفيذ تدابير التحرير والتوحيد التي اتُّفق عليها (Hertog, 2006, p. 14). كما أن معظم أهداف اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي التي أبرمت في عام 2009 لم تتحقق حتى اليوم (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، د. ت.).

7 - إضافة الاتحاد الأوروبي شروطاً سياسية إلى نص اتفاقية التجارة الحرة

أراد الاتحاد الأوروبي أن يفرض شروطاً سياسية ويضيفها إلى نص اتفاقية التجارة الحرة، كإضافة بنود حقوق الإنسان والهجرة غير الشرعية، كما فعل مع جميع اتفاقيات التجارة الحرة قيد التفاوض مع بعض الدول. رفضت دول مجلس التعاون الخليجي هذه البنود؛ لأنها اعتقدت بأن الاتحاد الأوروبي كان يطرح قضايا سياسية لا علاقة لها بالتجارة (Ayadi & Gadi, 2014, p. 70). وقد وافقت دول مجلس التعاون الخليجي لاحقاً على إضافة هذه المسألة؛ إذ أدركت أن هذه هي الطريقة التي يُجري بها الاتحاد الأوروبي مفاوضاته بشأن العلاقات الخارجية. ومع ذلك، فإنها كانت تشعر بعدم الارتياح إزاء كيفية استخدام هذه البنود في المستقبل (Lenos, 2013, p. 170).

8 - أثر الحروب الإقليمية والدولية على تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

وقفت بعض التطورات السياسية في طريق تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. ترتبط هذه التطورات -على نطاق واسع- باستعصاء حل من قبل صناع السياسات الأوروبيين للصراعات الإقليمية في سوريا واليمن، وظهور قوى قومية شعبوية في بعض الدول الأعضاء تعبر عن مواقف معادية للاتحاد الأوروبي. لقد أدى اجتماع هذه التحولات بعد عام 2015 إلى تخفيف التعاون المتعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي والاستبدال به علاقات فردية، فتراجع

التعاون بينهما إلى أولوية ثانوية في عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي (Colombo & Ragab, 2017).

وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي، تعرض التكامل الإقليمي الهش بين الدول الست لخطر شديد بسبب الخلاف الذي حدث بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي، الذي بدأ في عام 2011 وبلغ ذروته في يونيو2017. وزاد الموقف سوءاً الانقسامات بشأن دعم جماعة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والعلاقات مع إيران، وكان الاتحاد الأوروبي يعتقد أن ذلك لا يهدد مجلس التعاون الخليجي نفسه فحسب، بل يسهم أيضاً في التفتت على المستوى الإقليمي الأوسع (Ghafar & Colombo, 2020, p. 4).

رابعاً: شراكــة إستراتيجية أوروبية – خليجية عام 2022 دون اتفاقية التجارة الحرة

كان ممثلو الاتحاد الأوروبي ودول الخليج على اتصال منذ الأشهر الأولى من عام 2009، على الرغم من التعليق الرسمي للمحادثات؛ أملاً في التوصل إلى اتفاق التجارة الحرة من خلال القنوات غير الرسمية (Lenos, 2013, p. 170). أعيد فتح باب المناقشات رسمياً حول الاتفاقية من جديد في شهر مارس من عام 2011، حينما أطلق الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، حواراً مخصصاً لبناء شراكــة إستراتيجية[7] بشأن قضايا التجارة والاستثمار، بمشاركة القطاع الخاص؛ لتعزيز التعاون بين الطرفين في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار والخدمات، لكن معظم تلك التحديات المذكورة ظلت عقبات قائمة تحول دون إبرام اتفاقية التجارة الحرة (European Parliament Resolution, 2011)؛ إذ اتضح بعد إعادة النقاش

(7) الشراكة الإستراتيجية هي نوع من العلاقات الدولية، يُتّفق خلالها بيــن دولتين أو أكثر، أو بين مجموعتين من الدول، على التعاون في مجالات متعددة، وتقوم الدول المتشاركة بعقد اتفاقيات فيما بينها تحدد فيها: مجالات الشراكة، ودوافعها، وما ســينتج عنها من مكاسب للطرفين؛ وتضمــن ذلك في وثيقــة رسمية يوقِّع عليها ممثلون للجانبين، دون الدخول في شراكــة قانونية ملزمة، ودون أن يتم اندماج المؤسسات والــشركات في الدول المتشاركة، كما هو الحال في التحالفات التقليدية (خطاب، 2023، ص.3).

بشأن تلك الشراكة الإستراتيجية في عام 2017، أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ينظر إلى التجارة بمفهوم تبادل السلع، ويتجاهل قضايا أخرى أكثر أهمية تتطلع لتحقيقها دول الخليج؛ كنقل المعرفة والتكنولوجيا. والجدير بالذكر أن البنك الدولي كان عاملاً مهماً لتحريك المفاوضات من جديد؛ إذ إنه صنف الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على أنها ذات اقتصاديات دخل مرتفع، لكنها لا تستفيد من الوصول التفضيلي إلى سوق الاتحاد الأوروبي بموجب نظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي ("Joint Communication", 2022). برر الاتحاد الأوروبي موقفه من عدم إبرام اتفاقية مع المنطقة بأنها لن تكون مفيدة للاتحاد الأوروبي إلا للصادرات الرئيسية للاتحاد إلى المنطقة؛ مثل الآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة. وإن الدافع الاقتصادي الرئيسي لإبرام اتفاقية تجارة حرة واسعة النطاق مع دول مجلس التعاون الخليجي هو التجارة في الخدمات؛ إذ تظل هذه التجارة مغلقة ويعتمد مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على واردات الخدمات لتلبية احتياجاته ("Joint Communication", 2022). ونتيجة لذلك، علقت المفاوضات بين الجانبين مرة أخرى، لكن الاتصالات غير الرسمية بين المفاوضين استمرت كالمعتاد.

بدأ موقف الاتحاد الأوروبي يتغير في مايو 2022، بعد أن أعلن جوزيب بوريل الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بياناً مشتركاً للمفوضية الأوروبية بعنوان "شراكة إستراتيجية مهمة مع الخليج". جاءت هذه الشراكة كنتيجة للحرب الروسية الأوكرانية 2022 التي تسببت بأزمة الطاقة في الدول الأوروبية التي كانت تعتمد على روسيا في تزويدها بالغاز، وقد أشار البيان الخاص بها إلى أهمية دول مجلس التعاون الخليجي في معالجة الأزمة الأوروبية من خلال تأمين الطاقة، وأشارت إلى أن تعزيز الشراكة سيكون في عدة مجالات، في طليعتها التجارة والاستثمار، ولتحقيق هذه الأهداف، أنشأ الاتحاد الأوروبي غرفة تجارة تابعة للاتحاد الأوروبي في دول مجلس التعاون الخليجي("Joint Communication", 2022"). وقد توجت الشراكة بالحوار المنظم بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بشأن الأمن والتعاون الإقليمي في 24 يناير 2024، بمقر الأمانة العامة بالرياض (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، د.ت.)، لكن دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن اتفاقية التجارة الحرة.

الخلاصة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نُجملها فيما يأتي:

- إن الاتحاد الأوروبي أعرب عن رغبته في مساعدة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامل الإقليمي الخاص بها، ودمج منطقة الخليج في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي وتنويع اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن الطريقة التي تعامل بها الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي قبل إعلان شراكة 2022، تعني أن الاتحاد الأوروبي كان يرى أن دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دوراً محدوداً. لذلك صنفت تحت مفهوم "القوة الثانوية" (Minor Power) الذي اقترحه جراتيوس (Gratius, 2011)؛ لأن العلاقة بينهما لا ترقى إلى مستوى إمكاناتها. لذلك خدمت " اتفاقية التعاون الإطارية عام 1988 المصالح الأوروبية الاقتصادية بالدرجة الأولى لا سيما في مجال أمن الطاقة، وبذلك كان ميزان التجارة في صالح دول الاتحاد الأوروبي أكثر من دول مجلس التعاون الخليجي.
- يمكن فهم حقيقة أن الاتحاد الأوروبي كان يسعى إلى اتفاقية تجارية بين الطرفين كأداة قانونية للتأثير على نظام صنع القرار العالمي، والرغبة في التغلب على مرحلة الدولة القومية لدى الاتحاد الأوروبي.
- على الرغم من ذلك، فرضت الأهمية المتزايدة لعلاقة الاتحاد الأوروبي بمجلس التعاون الخليجي نتيجة للأزمات الاقتصادية والتحديات الأمنية والسياسية الإقليمية والعالمية، التي شجعت الطرفين على أن يصبحا أكثر تعاوناً، أن يخضعا اختلافاتهما لأهدافهما ومصالحهما الكبرى. فعلى الرغم من اختلافاتهما الجوهرية، أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر استيعاباً لاحتياجات شركائه الخليجيين وتوقعاتهم. كما استجابت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل إيجابي لحد ما، واستوعبت قيم الاتحاد الأوروبي في سياساتها. وبفضل هذه المرونة اتجهت العلاقة بين الطرفين نحو "شراكة إستراتيجية" عام 2022.
- إن محاولة الاتحاد الأوروبي الترويج لأجندته الليبرالية الجديدة في الاقتصاد والسياسة بدعوى الإصلاحات الداخلية لشركائه، واستجابة بعض دول الخليج لهذه

الإصلاحات تثير تساؤلاً مهماً: هل الاتحاد الأوروبي يتحول إلى قوة تحويلية ومؤثرة في مجتمعات الدول الخليجية؟ قد يكون هذا سؤالاً مهماً لبحث مستقبلي.

- وعلى الرغم من أن الشراكات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي عززت قنوات الحوار المنظم، فإن فاعليتها في توليد اتفاق التجارة الحرة تظل غير مؤكدة.
- إن علاقة الكتلتين، على الرغم من عدم إبرام اتفاقية التجارة الحرة، عزز حضور الاتحاد الأوروبي في الإطار السياسي الأمني لمنطقة الخليج. لذلك؛ يمكن للبحوث المستقبلية حول الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي أن تدرس كيف يمكن للتعاون العسكري أن يؤثر على تشكيل تعاون أكثر استدامة بين المنطقتين.

المراجع

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. (د.ت.). https://www.gcc-sg.org

أندرسيان، روبن. (1980). النفط وسياسة الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، في فريد، عبدالمجيد. وآخرين، *النفط والأمن في الخليج العربي*. مركز الدراسات العربية.

البدري، عصام أحمد، ووردة، علي شريف عبدالوهاب، و قطارة، محمد سعيد. (2022). صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة قياسية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 8*(13). يناير.

بيندر، جون، وأشروود، سايمون. (2015). *الاتحاد الأوروبي* (خالد غريب علي؛ ترجمة)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

الجنابي، رشا مزهر. (2014). *دراسة في طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية 1993–2012*. [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].

الحاج، علي. (2005). سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. مركز دراسات الوحدة العربية، *سلسلة أطروحات الدكتوراه، 51*(1).

خطاب، يوسف كامل. (2023). *الشراكة الإستراتيجية بين الاستعجال الأوروبي والتباطؤ الخليجي*. مركز الخليج للأبحاث.

الخيري، نوار محمد ربيع. (2009). مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي: مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون. مركز *الدراسات الدولية*، (40)، 31–56.

الشلوق، غسان. (2002). اتفاقية الشراكة مع أوروبا: قراءة مبسّطة في المضمون. *الدفاع الوطني اللبناني*، (40).

طويل، آسيا. (2014). آفاق الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة (2008 – 2013). *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، *18*(3)، 122–145.

اللاوندي، سعيد. (2002). *القرن الحادي والعشرون...هل يكون أمريكياً*. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

Al-Mani, S. A. (1983). *The Euro-Arab dialogue: A study in associative diplomacy*. Pinter.

Antikiewicz, A., & Momani, B. (2007). *Pursuing geopolitical stability through interregional trade: The EU's motives for negotiating with the Gulf Cooperation Council (GCC).* The Centre for International Governance Innovation.

Ayadi, R., & Gadi, S. (2014). EU-GCC trade and investment relations: What prospect of an FTA between the Two Regions? In Colombo, S. *Bridging the Gulf: EU - GCC relations at a crossroads*. Edizioni Nuova Cultura.

Baier, S.L., & J.H. Bergstrand (2004). Trade agreements and trade flows: Estimating the effect of free trade agreements on trade flows with an application to the European Union – Gulf Cooperation Council free trade agreement. *European Commission Directorate-General for Economic and Financial Affairs Economic,* (214). https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/pages/publication584_en.pdf

Chirullo, M., & Guerrieri, P. (2002). GCC-EU relations and trade integration patterns. *European University Institute Policy*, *2*(5).

Colombo, S., & Committeri, C. (2014). Need to rethink the EU-GCC strategic relation, in Colombo, S., *Bridging the Gulf: EU - GCC relations at a crossroads* [e- books]. Edizioni Nuova Cultura. https://www.files.ethz.ch/isn/182093/iairp_14.pdf

Colombo, S., & Ragab, E. (2017). Foreign relations of the GCC countries amid shifting global and regional dynamics. *The International Spectator*, *52*(2).

Council Regulation (EC). (2006). No 1934/2006. *Official Journal of the European Union*. https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2006/1934/oj

Das, U. S., Mazari, A., & Stewart, A. (2010). *Sovereign wealth funds and the Santiago principles.* IMF.

Echagüe, A. (2007, May). The European Union and the Gulf Cooperation Council. *Documento de trabajo*. https://opendata.uni-halle.de/bitstream/1981185920/107632/60/608918687.pdf

EU trade relations with the Gulf region. (2024). *European commission*. http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/regions/gulf-region

EU-GCC Cooperation Agreement. (1989, Feb 25). *Cooperation Agreement between the European Economic Community, of the one part, and the countries parties to the Charter of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf*. https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/tradoc_140300.pdf

European Parliament Resolutions. (2011). EU relations with the Gulf Cooperation Council P7_TA. 0109 European Parliament resolution of 24 March 2011 on European Union relations with the Gulf Cooperation Council (2010/2233(INI)) (2012/C 247 E/01), 17.8.2012. *Official Journal of the European Union*. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52011IP0109&from=DA

FCO 8/5792. (1985a). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Letter rom Claude Cherynon, The European Commissioner in Brussels, to Abdullah Yousef Bassara, Secretary General the Cooperation Council in Kingdom of Saudi Arabia, 5 AUG 1985, p.90.

FCO 8/5792. (1985b). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Letter from D F Richmond, to Shepherd Mr Braithwaite, 05. VIII. 1989, 13 June 1985. p.56.

FCO 8/5792. (1985c). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Restricted, call By Mr Mahmoun Kurdi, Special Representative of the Secretary General of the GCC, 17 June 1985, pp. 51-55.

FCO 8/5794. (1985). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Explanatory Statement of H.E. Sheikh Sabah Al-Ahmad al-Jaber, Deputy Prime Minister and minister of Foreign Affairs of Kuwait, on the GCC Position on the subjects Proposed for GCC-EEC Discussions/Negotiations, 30 OCT 1985. p. 141.

FCO 8/6095. (1986a). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Communication of Mr. Bishara to Mr. Renton: 11 June 1985.

FCO 8/6095. (1986b). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Final Statement of the GCC Summit in Abu Dhabi, the seventh session, 5 Nov 86, FCO 8/6095.

FCO 8/6095. (1986c). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Letter from N. Lan Bongo, Essential Facts, 6 Nov 86.

FCO 8/6095. (1986d). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Visit of the Secretary-General of the Gulf Cooperation Council to London, British Foreign Office, 12 May 1986, p.18.

Francés, G. E. (2005, January 29-31). *An international political economic view of EU-GCC partnership*. [paper presented] at the "International Conference on Challenges of Economic Development for the GCC Countries", Kuwait City, *The Kuwait Institute for Scientific Research (KISR) and sponsored by The World Bank.*

Ghafar, A. A., & Colombo, S. (2020, March). EU-GCC relations the path towards a new relationship. *Regional Programme Gulf States*, (2).

Gratius, S. (2011, June). The EU and the 'special ten': Deepening or widening strategic partnerships? *Policy Brief,* (76).

Hertog, S. (2006, Sep). *Perspectives of economic integration in the Arab countries.* The Committee of Foreign Affairs of the European Parliament.

Joint Communication on a "Strategic Partnership with the Gulf". (2022, May 18). *European Commission*. https://www.eeas.europa.eu/eeas/joint-communication-%E2%80%9Cstrategic-partnership-gulf%E2%80%9D_en

Kechichian, J. A. (1985). The Gulf Cooperation Council: Search for security. *Third World Quarterly*, *7*(4), Oct., 853-881.

Lenos, A. (2013, July). *EU-GCC relationship: Towards 'strategic partnership* [Doctor Thesis, University of Warwick]. https://wrap.warwick.ac.uk/id/eprint/59738/

Mathieson, D., & Youngs, R. (2006, December). Democracy promotion and the European left: Ambivalence confused? *Fundación par alas Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior (FRIDE*), (29).

Nations Unies. (2020). Franches et les accords commerciaux préférentiels: Le cas de la région Arabe Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale (CESAO), (article 27.2). Beyrouth.

Nonneman, G. (2007). EU-GCC relations: Dynamics, patterns and perspectives. *Journal of Social Affairs*, forthcoming.

Saleh, N. (1999). The European Union and the Gulf States: A growing partnership. *Middle East Policy*, *7*(1).

United Nations [UN]. (2004, May 17). *A view of the FTA from an EU perspective.* 14th EU GCC Joint Council and Ministerial Meeting. Euopean Union press release. https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-194846/

د. مديحه عواد الفضلي، أستاذ مشارك في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت. دكتوراه في علم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة Bangor، المملكة المتحدة، 2018. رُشِّحت أطروحتها للدكتوراه لجائزة ABH Coleman للأبحاث المتميزة، من جامعة غلاسكو، المملكة المتحدة، 2018. الاهتمامات البحثية: التاريخ التجاري والسياسي لدول الخليج العربية، مع التركيز على الكويت.

ma.alfadhli@paaet.edu.kw

للاستشهاد:

الفضلي، مديحه عواد. (2025). اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي من 1993 – 2022. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *51*(199)، 261-292.

https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i199.3461

To cite:

Alfadhli, M. A. (2025). Free trade agreement between the Gulf Cooperation Council and the European Union from 1993 to 2022. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *51*(199), 261–292.

https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i199.3461

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE GULF AND ARABIAN PENINSULA STUDIES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - Kuwait University

Free trade agreement between the Gulf Cooperation Council and the European Union from 1993 to 2022

Madihah A. Alfadhli

ISSN: 0254 - 4288

Online ISSN: 2791 - 1586

Vol. 51 - No. 199

Jumada II 1447 AH - December 2025